تحتاج دول شمال أفريقيا إلى الابتكار في تعبئة الموارد وتسخير التحويلات المالية لبناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ

الرباط، 14 نوفمبر 2025 (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) - اختتم مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لشمال أفريقيا يوم الجمعة 13 نوفمبر الاجتماع الأربعين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء (ICSOE) حول "تعزيز تعبئة الموارد المحلية من خلال الابتكار والتكنولوجيا في شمال أفريقيا".

واتفق الاجتماع، الذي شمل اجتماعاً للخبراء حول "تعزيز تعبئة الموارد المحلية من خلال التقنيات الرقمية في شمال أفريقيا"، على عدة توصيات لكل من الدول الأعضاء (الجزائر ومصر وليبيا وموريتانيا والمغرب والسودان وتونس) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

وتضمنت التوصيات الرئيسية للدول الأعضاء ما يلي:

- تطوير أنظمة مالية مرنة، وتعزيز الإدارة المالية العامة وشفافية الميزانية ودقة البيانات بما في ذلك من خلال رقمنة الإدارة المالية والإدارة الضريبية العامة لتعزيز الكفاءة والشفافية والامتثال.
- تحسين جودة البيانات وتوفير البيئة والبنية التحتية الرقمية اللازمة لمشاركة المحتوى والبيانات الرقمية دعماً لإدارة الموارد المحلية.
- تحسين إدارة الهجرة والاستفادة من التحويلات المالية ومساهمات المغتربين لدعم التنمية المستدامة، مع تشجيع المغتربين على استثمار مدخراتهم في بلدانهم الأصلية.
- إيلاء الأولوية للتقنيات الوطنية والبنى التحتية للابتكار وتنمية القدرات الوطنية حتى تتمكن البلدان من تكييف التقنيات مع سياقاتها الفريدة، وتعزيز الابتكار على المستوى المحلي، وتعزيز المرونة والقدرة على الصمود.
- تعزيز الثقة الرقمية والشفافية المالية من خلال تعزيز التكامل بين حماية البيانات والحوكمة المالية العامة لضمان توفير أنظمة عامة آمنة تتميز بالشفافية وتركز على المواطن.

وتضمنت التوصيات الرئيسية للجنة الاقتصادية لأفريقيا ما يلي:

- مواصلة تقديم دعمها للدول الأعضاء في تعزيز تعبئة الموارد المحلية ومساعدتها في وضع استراتيجيات متكاملة للتمويل والتنمية المستدامين، لتعزيز قدرتها على تعبئة الموارد، بما في ذلك التمويل المتعلق بقضايا المناخ.
- الاستفادة من التقنيات الرقمية المبتكرة لدعم تعبئة الموارد المحلية، ومساعدة الدول الأعضاء في توفير البيئة الرقمية اللازمة لتحسين جودة البيانات وعملية تبادل البيانات؛ والعمل في هذا الصدد على تعزيز قدرات مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لشمال أفريقيا في مجال الذكاء الاصطناعي.
- مواصلة تقديم دعمها للدول الأعضاء من خلال البرامج التي تعمل على تعزيز قدرات رواد الأعمال والمؤسسات العامة في جوانب مثل الحوكمة والوصول إلى التمويل، وخاصةً التمويل الأخضر، والتحول الرقمي واستخدام التقنيات الحديثة.
- دعم الدعوات التي تطلقها الدول الأفريقية لإصلاح النظام المالي العالمي حتى تتمكن القارة من الحصول على تمثيل أكبر في هيئات صنع القرار في المؤسسات المالية الدولية وتعزيز الوصول إلى الموارد اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

ويمثل حشد الموارد المحلية أمراً أساسياً لتعزيز السيادة المالية وتأمين التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة. ويقوم الإنفاق العام والاستثمار بدور محوري في تحقيق النمو طويل الأجل من خلال دعم قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية. كما أن قاعدة الإيرادات المحلية القوية تعمل على تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز مصداقية السياسات وتوسيع الحيز المالي اللازم للتخطيط المتسق طويل الأجل.

ويمكن لحكومات دول شمال أفريقيا أن تقلل من اعتمادها على المساعدات الخارجية والاستثمار الأجنبي والاقتراض السيادي من خلال تعزيز تعبئة الموارد المحلية عن طريق فرض ضرائب أكثر فعاليةً والحشد الأكبر للمدخرات وتحسين الحوكمة المالية.

وفي الوقت الراهن، وعلى الرغم من التقدم الملحوظ المحرز خلال السنوات الماضية، فقد أسفرت عملية تعبئة الموارد المحلية في شمال أفريقيا عن نتائج متباينة. ففي عام ٢٠٢٢، تراوحت نسب الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة الفرعية بين النسبة البالغة ٢٤,٦٩٪ في تونس، وهي من أعلى النسب في أفريقيا، ونسبة المتوسط الأفريقي البالغة ١٦٪، ونسبة ٢٥-٣٠٪ التي حددتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الجزائر ومصر وموريتانيا وليبيا والسودان.

ويؤثر القطاع غير الرسمي، الذي يستوعب أكثر من 40% من إجمالي العمالة في معظم دول شمال أفريقيا، بشكل أكبر على الأوعية الضريبية والامتثال الضريبي على المستوى الوطني.

وأصبح تحسين عملية تعبئة الموارد المحلية أكثر أهميةً في الوقت الحاضر، إذ تشير تقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن تغير المناخ يهدد بانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في شمال أفريقيا بنسبة 11% على الأقل في السنوات الخمس المقبلة مع ارتفاع درجة الحرارة على مستوى العالم بمقدار +1 درجة مئوية (وحدوث انخفاض بنسبة 5% مع ارتفاع درجة الحرارة على المستوى المحلي بمقدار +1 درجة مئوية)، مما يؤثر بشكل أكبر على الاقتصادات والأحياز المالية الوطنية، ويزيد من تكلفة التكيف وتحقيق المرونة.

وفي الواقع، وبما أنه من المتوقع في الوقت الحالي أن تتجاوز درجة الحرارة على مستوى العالم الحد البالغ 1.5 درجة مئوية المتفق عليه في إطار اتفاقية باريس خلال السنوات الأربع المقبلة (أي بحلول عام 2029)، فمن المرجح أن يزداد الأثر المادي والاقتصادي لتغير المناخ. ويجعل هذا الحاجة إلى التكيف أكثر إلحاحاً، على الرغم من الاستثمارات الكبيرة المطلوبة. ومن خلال العمل المبكر، يمكن لدول شمال أفريقيا - التي وصل معظمها إلى مستوى الدخل المتوسط - الحد من خطر الوقوع في فخ انخفاض الإنتاجية واتساع فجوة التفاوت الاجتماعي.

وستُقدَّم توصيات اجتماع اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لعام 2025 إلى الدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام 2026 (COM2026) المقرر عقدها في المغرب في الربع الأول من عام 2026 تحت شعار: "النمو من خلال الابتكار: تسخير البيانات والتقنيات الرائدة من أجل التحول الاقتصادي في أفريقيا".

ملاحظة للمحررين:

التسجيلات: يمكن الوصول إلى تسجيلات الاجتماعات التي جرت يومي 11 و12 نوفمبر على قناة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (UNECA) على YouTube!

اليوم الأول، اجتماع اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لعام 2025 حول تعزيز تعبئة الموارد المحلية من خلال الابتكار والتكنولوجيا في شمال أفريقيا https://www.youtube.com/watch?v=-7KbWsaMMDk

اليوم الثاني، اجتماع فريق الخبراء حول تعزيز تعبئة الموارد المحلية من خلال التقنيات الرقمية في شمال أفريقيا https://www.youtube.com/watch?v=ORwy_2m6jpg

المستندات: انقر هنا لتنزيل مستندات الاجتماع باللغات الإنجليزية والعربية والفرنسية https://www.uneca.org/eca-events/intergovernment-committee-senior-officials-and-experts-icsoe-north-africa .

الصور: يمكن تنزيل صور مجانية عالية الدقة للاجتماعات من حساب لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (UNECA) على Flickr من هنا https://www.flickr.com/photos/uneca/albums.

معلومات إضافية: لمزيد من المعلومات حول هذا الاجتماع، ولطلبات إجراء مقابلات، يرجى إرسال رسالة بريد إلكتروني على عنوان filali-ansary@un.org.